السؤال: هل يلزم إثبات الطلاق عند مأذون؟

الطلاق حالياً لابد من توثيقه، وهذا ما نطالب به، ونقول: إذا وقعت الطلقة الأولى فنقول له: إذا كان يريد إرجاعها: لن ترجعها إلا إذا ذهبتَ وأثبتَّ هذه الطلقة عند المأذون، فتكون مسجلة رسمياً للأيام وليكون لها ملف. فإذا طلقها مرةً ثانية فلابد أن توثقها عند الماذون، فإذا رآه لا يصلح فلابد من تسجيل هذا الكلام، ولو مشينا على هذا المنوال فسنمشي على الصواب.

وقد سمعتُ أكثر من ذلك، وقد قرأته في الأسبوع الماضي في النت: أن زوجات يشتكين من أن زوجها طلقها ولم يخبرها بذلك، وعاش معها في الحرام فترةً طويلة!!، وعاش معها في زنا!!، وهي لا تدري ولا تشعر، لماذا؟ لأن الناس تتساهل في مثل هذه الأمور، لكن الأمور تحتاج إلى ذلك التسجيل على الفور.

فإذا حدث خلاف وحدث طلاق فمعذرةً – أين نثبت هذا الطلاق؟، يكون عند المأذون، فهنا يعرف حدوده، فيعرف أن له طلقة واحدة فقط، لأنه الآن يحلف كذا يمين ويذهب لهذا ويقول له: أنا حلفت كذا وفلان ردَّه لي، ويذهب للثاني ويقول له: أنا حلفت بكذا وفلان ردَّه لي، وهكذا فيكون حالفاً ست أيمانات ويكذب ويتحايل ليظل يعيش على هذا، وليس معه الضمير اليقظ الذي يخشى الله عزَّ وجلَّ.

فماذا يصنع الناس؟، الحل الأمثل هو التسجيل في مثل هذه الظروف، فهم يريدون الآن أن يكون للطلاق إثنان من الشهود، لاينفع – لأنه حالياً أخرج اللفظ في حالة عادية وليس هناك شهود، فهل نقول له: هات شهود وكرر اللفظ مرةً أُخرى؟، وكيف تأتي بالشهود؟، فهل تأتي بشهود من الجيران في البيت؟، فنحن نتقي الشبهات وما قاله الناطق به فهو صحيح، وهي موقفها هنا – أنه حلف طلاقاً فعليه إثباته أولاً ثم يراجعها عند لجنة الفتوى وزوجته معه لتسمع ما يقولون، ولابد للإثنين أن يكونا معاً، وهذا من الأساس، لأنه لو قال شيئاً خطأً تراجعه، وإذا هي قالت شيئاً خطأً يراجعها، لأنه أصبح الآن موضوعاً خطيراً فيكونا هما الإثنان متضامنين فيه.

فنريد كل هذه الأمور من خلال المشرّع، وعصرنا هذا يحتاج إلى الفتوى الجماعية وليس لواحدٍ فقط، فلو أن مجمع البحوث الإسلامية جلس علماؤه مع بعضهم ودرسوا الموضوع وأصدروا قراراً فالكل سيلتزم به، فعصرنا يحتاج أن نُلغى الفتاوى الفردية التي أخرجها كل واحد بنفسه. لكن الفتاوى الأفضل تكون الفتاوى المجمَّعة، ما داموا قد اجتمعوا على رأي فمن الذي يعترض؟، لا أحد، والآخرون حتى إذا كانوا قلة قليلة فلا نعبأ بهم.

لكن هذا العصر يحتاج للفتاوى الجماعية، فهناك مجمع البحوث الإسلامية، ومنظمة البحوث الإسلامية التابعة للمؤتمر الإسلامي في جدة، وهي منظمة إسلامية يجتمع فيها علماء العالم الإسلامي كله من العلماء الكبار ويصدرون فتاوى جامعة، واسمها منظمة المؤتمر الإسلامي وهي تعتبر أفضل حل في هذا الموضوع.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم

****